

## الإمارات تجفف منابع الإخوان

محمد خلفان الصوافي  
كاتب إماراتي

ورأيه من قرارات سعيد، فبعد أن اعتبر ما قام به سعيد انقلاباً، بهدف تحريض المجتمع الدولي على التونسيين، غير موقفه واعتبر تلك القرارات خطوة إيجابية لتقييم تجربته الإخوانية، بل إن دعمي الغنوشي وغيره من تيارات الإسلام السياسي، واقتصد هنا دولة قطر، انتقدوا ممارسات الغنوشي وتمسكه بالسلطة، في إشارة اعتبرت نوعاً من الاعتراف بفهم الرسالة السياسية لمستقبل الإخوان عربياً وعالمياً، وبأنها بداية للقضاء على هذا الفكر بعد أن تلقوا ضربتين قويتين في مصر وفي تونس. منذ أن اتخذت الإمارات موقفاً الشجاع والواضح في عام 2011 في مواجهة خطر تنظيم الإخوان المسلمين الإرهابي على الدول العربية، كانت هناك دول (وهي أغلبية) تحاول الموازنة بين إيجابيات هذا التنظيم وسلبيات التعامل معه، مع أن الأغلبية تدرك أن تاريخ هذا التنظيم لا يوجد فيه شيء إيجابي يعود بالخير على الدولة والمجتمع اليوم. الكل يتكلم عن الحاجة إلى موقف حازم وحقيقي لترجيح الموقف الإماراتي ذي النظرة بعيدة المدى.

ما يمكن استنتاجه في الوقفة الإماراتية الحالية تجاه تونس نقطتان مهمتان، النقطة الأولى: أنها رسخت مواقف القيادة الإماراتية الداعمة لكل الأشقاء العرب أوقات الأزمات والمحن، خاصة في مواجهة الأزمات التي لها علاقة بالسيادة الوطنية. كما بينت صدق الإمارات في سياستها الخارجية تجاه شعوب العالم في مواجهة التحديات التي تتعرض لها دولهم، ووقفها في تثبيت الاستقرار والأمن المجتمعي باعتبارهما أساس كل الخطط التنموية وقصص النجاح. وإلى جانب ما يربط الإمارات بتونس من علاقات وطيدة وتاريخية، إلا أن الوقفة الجديدة أكثر صدقاً لأنها تأتي في وقت تمر فيه تونس بظرف خطير يكون فيه للموقف بعد آخر وفهم أعمق وأكثر أهمية مما يحدث في الأوقات الاعتيادية. فعادة تقاس المواقف السياسية الشجاعة في اللحظات الحرجة وخلالها يقاس مدى بعد الرؤية الاستراتيجية لقادة الدول، وهو ما يرسخ في أذهان الشعوب. أما النقطة الثانية التي يمكن لنا الخروج بها من هذه الوقفة التاريخية فهي أن التحرك الإماراتي في دعم قرارات الرئيس سعيد إنما هو بصورة أوسع وأكثر شمولية يتركنا بالموقف الإماراتي التاريخي تجاه مصر، والمتمثل في عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي وفق ثورة الثلاثين من يونيو 2013 وتصحيح مسار الدولة المصرية.

في كلتا الحالتين، مصر وتونس، صبّ الموقف الإماراتي في صالح الحفاظ على استقرار المنطقة العربية والتغلب على التحديات الداخلية، وبالتالي في إيقاف حالة السيوالة السياسية والأمنية التي تعيشها الدول العربية وأدت إلى أن تشكل فراغاً سياسياً تملأه قوى إقليمية من التمدد في داخل المجتمعات لتنفيذ أجنداتها ومشروعاتها السياسية بمساعدة من هذه التيارات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية وإنما بالحدود الأيديولوجية لها.

المراقبون والمحللون باتوا اليوم ينظرون بعناية وبشيء من الإهتمام والإعجاب إلى الدور الإماراتي عربياً، وهو ما نتج عنه توحيد وجهات النظر تجاه خطر هذه التيارات وعلى رأسها تنظيم الإخوان المسلمين ومن يدعمه من الأنظمة ومن يتعاطف معه. وتوسع هذا الإعجاب ليشمل أولئك الذين كانوا يحفظون على الموقف الإماراتي الذي حدد مساره منذ البداية وهو مواجهة "الإخوان" بعد أن قيمت خطر هذا التنظيم على الدولة الوطنية. قبل عقد تقريباً عندما ظهرت موجة صعود تنظيم الإخوان المسلمين الإرهابي إلى السلطة وشملت وفق "نظرية الدومينو" باقي الدول مثل سوريا واليمن وليبيا وبعض المناطق بنسبة أقل، كانت المواقف متباينة للغاية مع الموقف الإماراتي الصريح والواضح. المهمة الرئيسية لكل الدول اليوم هي محاولة التقارب الاستراتيجي لتشكيل حزام من الدول يتوافق مع التوجه الإماراتي لحماية مجتمعاتها من الاختراق من قبل المعادين للاستقرار. والرائع أن هذا الحزام الاستراتيجي يسير نحو إنجازه وبجدارة. ردود الفعل العربية المؤيدة لقرارات الرئيس سعيد وغيرها من المواقف الدولية الساعية لدعمه، مثلت مفاجأة لراشد الغنوشي نفسه الذي يبدو أنه لم يستوعب بعد التغييرات الحاصلة في العالم، وما زال يعيش في زمن غفلة الشعوب عن أجدان هذه التنظيم. دفعت تلك المواقف الغنوشي إلى تغيير موقفه

سأهتت وقفة دولة الإمارات مع تونس خلال الأزمة الحالية متعددة الجوانب (اقتصادية، صحية وسياسية..). في إحياء إرث العلاقات بين البلدين، والتي بدأت منذ الأيام الأولى لتأسيس دولة الاتحاد، حيث تقم الإمارات مع تونس واحدة من أقدم العلاقات مع دول المغرب العربي.

ودخلت العلاقة هذه الأيام، في ظل طبيعة الأزمة التي تسبب فيها حزب النهضة التونسي بزعامة راشد الغنوشي، مرحلة جديدة في إعادة التفكير من أجل ترتيب أولويات ملفات التعاون بينهما، مع أنها منذ البداية تأسست وفق قواعد العلاقات الدولية القائمة على الشراكات والتعاون، ولم تكن تغلب عليها العاطفة السياسية المعروفة في العلاقات العربية، بل كانت قائمة على المصالح.

**ردود الفعل العربية المؤيدة لقرارات الرئيس قيس سعيد مثلت مفاجأة لراشد الغنوشي الذي يبدو أنه لم يستوعب بعد التغييرات الحاصلة في العالم وما زال يعيش في زمن غفلة الشعوب عن أجدان هذا التنظيم**

وبعيداً عن التفاصيل الإعلامية لدعم تونس، فإن التحرك الإماراتي الجديد يشير إلى المساعدة في إنشاء حزام من الدول العربية لحماية الأمن القومي العربي من خلال ردع نشاط اللاعبين الإسلاميين المعادين لاستقرار وأمن الدولة الوطنية، كما أن التحرك ليس بعيداً عن خدمة المصالح المشتركة القديمة لترسيخها وتعزيزها، فهذان البلدان هما ما صارت البلدان العربية تسعى لهما لضمان استمرارية العلاقات بدلا من الهزات الطارئة التي تحدث مع كل اختلاف بسيط.

وتأتي الزيارة التي قام بها أنور قرقاش المستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان قبل أسبوع إلى تونس حاملاً رسالة منه بهدف دعم موقف الرئيس التونسي قيس سعيد في قراراته التاريخية بشأن الحفاظ على الدولة التونسية، والحيلولة دون اختطافها من قبل تنظيم الإخوان المسلمين. ويمكننا أن نشتت مكانة تونس في القضاء على أخطر تهديد تواجهه الدولة الوطنية في العالم العربي، فهي إحدى المعاقل التاريخية لهذا الفكر التخريبي، خاصة في منطقة المغرب العربي، بعد أن تم القضاء عليه في المشرق العربي في معقله الأساسي مصر، وفي دول عربية أخرى. الملاحظ أن هناك حالة من تضيق محكم للخناق على هذا التهديد والخطر بعد أن توحدت وجهات النظر العربية، الرسمية والشعبية، تجاه أهمية القضاء على تيار الإسلام السياسي بكل انتماءاته. وهذا ساهم بشكل واضح في عودة الدفة إلى العلاقات العربية - العربية، وبالتالي الاستبشار بعودة الدور الإقليمي العربي للملحة المثلثة المترهلة.

## الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لا يلغي السياسي في مصر

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

البرلمانية وحرية الأحزاب منذ قرن ونصف القرن لن تستطيع التكيف مع قوى سياسية تبدو مغلقة أو منكسرة، كلها أو جلها تدور في فلك الحكومة، تؤيد توجهاتها الصحيحة والخاطئة.

تحتاج الجمهورية الجديدة إلى مصارحة شديدة لتستكمل مسيرتها الجادة ونخبة تعبر عنها من منطلق قناعات سياسية وليس مصالح أنية، فالأولى تجعلها أكثر تأييداً ودفاعاً عنها، بينما الثانية يمكن أن تتهاوى عند أول محك أو تهديد لها. هناك تجربة الحزب الوطني الديمقراطي الذي حكم مصر حوالي ثلاثة عقود في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك ماثلة في الأذهان، حيث انفرط عقده وتخلّى عنه الملايين من الناس الذين كانوا أعضاء فيه وتبخروا بمجرد أن اندلعت احتجاجات واسعة ضده في يناير 2011، وانتهت علاقة المصلحة أو المنفعة التي ربطتهم به.

يخشى كثيرون أن تقضي تصرفات الكثير من الأحزاب التي تدور في كنف الحكومة إلى تشوهات تتجاوز هيكلهم الداخلية وتلحق أذى بنظام الحكم نفسه الذي يأبى حتى الآن الاعتماد على ظهور سياسي محدد وترك المسألة مفتوحة على احتمالات متباينة.

كان هذا الخيار مقبولاً لدى الشارع في المرحلة التي أعاد فيها النظام الحاكم مراجعة الكثير من الحسابات السياسية، ويعد مضي حوالي سبعة أعوام على حكم السيسي لم تعد هناك حاجة إلى رؤية قضاة أو مخاوف من وجود حزب يطبق برنامج الرئيس بدلا من الاعتماد على تحالف (كوكتل) من الأحزاب تتشابه فيه الهويات السياسية، بين اليمين واليسار والوسط.

يبو أن النخبة التي يجري الاعتماد عليها حالياً من قبل الحكومة وأجهزتها تفكر إلى الحنكة السياسية اللازمة التي تتناسب مع قوام الدولة الحديثة، لأنها لم تشكل بصورة طبيعية وسط الناس وغالبية الكوادر هبطوا بـ"البارشوت" على الأحزاب ودخلوا البرلمان دون ممارسة نشاط سياسي ملموس، وهو ما جعل بينهم وبين الشارع فجوة.

تظل الإصلاحات السياسية المدخل الذي يقيس به المجتمع الدولي حجم التطورات ومستوى النهضة في الدول الصاعدة وأدائها الرائدة، ولن تكتسب الجمهورية الجديدة التي يجري التبشير بها في مصر زخماً في الداخل أو الخارج ما لم تكن تملك مجموعة ركائز لإصلاحات سياسية واضحة وتدفعها إلى الأمام. قد يكون الاحتفال المتوقع عند افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة قبل نهاية العام الجاري مناسبة جيدة للتحديث عن الإصلاحات المؤجلة على أن يتم التمهيد لها

قطعت مصر شوطاً مهماً في مجال الإصلاح الاقتصادي، وأقدم الرئيس عبدالفتاح السيسي على تبني خطوات كبيرة لعبت دوراً لافتاً في تحريك المياه الراكدة منذ سنوات، وامتد الإصلاح إلى الشق الاجتماعي وبدأت حياة الكثير من المواطنين تتغير وتتبدل من العشوائية لتأخذ شكلاً حضارياً جذاباً.

وعد الرئيس المصري بمواصلته تحركاته في هذين المسارين أكثر من مرة، آخرها السبت، حتى يتم ضبط الخلل الفاضح فيهما، لكنه لم يتطرق إلى القيام بإصلاحات سياسية موازية، وهو الضلع الحيوي الثالث المسكوت عنه في الخطاب العام.

لكن إذا سالت مسؤولاً كبيراً أو صغيراً بعيداً عن وسائل الإعلام عن رأيه سيدي قلقاً وربما انزعاجاً من غياب هذا البعد في التصورات الرسمية لأن روايته قد تنعكس سلباً على جزء كبير من الإجراءات الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية.

**النخبة التي يجري الاعتماد عليها من قبل الحكومة المصرية تفكر إلى الحنكة السياسية اللازمة التي تتناسب مع قوام الدولة الحديثة وغالبية كوادرها هبطوا بـ"البارشوت" ودخلوا البرلمان دون ممارسة نشاط سياسي**

لم تستطع الخطوات التي اتخذت على هذين المستويين أن تنسي الناس الحديث عن ضرورة الإصلاح السياسي، فما يدور همسا وسرا اليوم أو في بعض لقاءات النخبة الضيقة يمكن أن يصحب مجالاً للحوار في الفضاء العام سواء أرادت الحكومة أو لم ترد، فقد فتحت مواقع التواصل الاجتماعي الباب على مصراعيه لتداول قضايا عديدة لا تجد مكاناً لمناقشتها في وسائل الإعلام التقليدية أو الندوات السياسية المفتوحة.

كما أن الجمهورية الجديدة التي يريدها الرئيس المصري بحاجة إلى رافعة سياسية متينة تتناسب مع طموحاتها وأحلامها، لأن أي جمهورية لا بد لها من سمات ومكونات وخصائص تميزها عن غيرها، فتحقيق نجاحات اقتصادية واجتماعية يمكن أن يحسن مستوى المعيشة، لكن في دولة مثل مصر عرفت الديمقراطية والحياة



## العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
أسسها 1977

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk